تونسيات

تونسيات
TOUNISSIET

نشرية إلكترونية العدد 14
جويلية 2018 – سبتمبر 2018

الجندرة و الحوكمة المحليّة

تعزيز حقوق المرأة :
قضايا المرأة والنسوية وعلاقتهما بالدستور و مجلة الأحوال الشخصية

مواكبة جمعية تونسيات لملف العدالة الإنتقالية

2018

في البدء:

يسعدنا أن نقدّم لكم هذا العدد الجديد من نشريتنا الفصلية و التي تشتمل على مختلف الفعاليات و الأنشطة التي نفذّتها الجمعية خلال الثلاثة أشهر الأخيرة.

حيث عملت على تكوين و تعزيز قدرات المرأة المستشارة خاصة بعد إرساء اللجان المحليّة و توزيع المهام داخل المجالس البلديّة.

و كلّنا أمل أن ترتقي هذه النشرية بفضل تفاعلكم معنا خدمة لقضايا المرأة و نحن في إنتظار إقتراحاتكم عبر موقعنا الإلكتروني.

متابعة شيقة

الكاتبة العامة: منى بحر

تونسيات
TOUNISSIET

الجندرة و الحوكمة المحلية

07 و 08 جويلية - 02 و 30 سبتمبر 2018

• البلدية و آليات الحوكمة المحليّة :

في إطار التغيير الذي حدث في طبيعة دور الحكومة المحليّة حيث لم تعد الدولة هي الفاعل الرئيسي في صنع وتنفيذ السياسات العامّة بل أصبح هناك فاعلون آخرون مثل المنظّمات و المؤسّسات الدوليّة و القطاع الخاص ومؤسّسات المجتمع المدني.

و يرتكز مفهوم الحوكمة على قيم المساءلة و الشفافيّة و القدرة على الإستشراف و المشاركة الواسعة في جميع القطاعات و قد تمّ التّنصيص على السّلطة المحليّة صلب الباب السّابع من دستور 27 جانفي 2014. هذا إضافة إلى الفصل الرابع عشر من الدستور الذي ينص على أنه "**تلتزم الدولة بدعم اللامركزية و إعتمادها بكامل التراب الوطني في إطار وحدة الدولة**". في هذا الإطار و تماشيا مع آخر التطورات التي شهدتها البلاد خاصّة بعد إجراء الإنتخابات البلديّة و التي تتمثل في تركيز المجالس البلدية، سعت جمعية تونسيات إلى تكوين عضوات المجالس البلدية في عدد من ولايات **الشمال**: تونس الكبرى و نابل و باجة. و **الوسط**: سوسة و المنستير. و **الجنوب**: قابس و مدنين. وفي هذا الإطار نظمت جمعية تونسيات دورات تدريبية تحت عنوان "**البلدية و آليات الحوكمة المحلية**" الدورة الأولى كانت بتونس يومي 30 و 1 جويلية و بولاية قابس و ذلك يومي 7 و 8 جويلية 2018 و يومي 29 و 30 سبتمبر 2018 بولاية سوسة و تحت إشراف المدرب و الخبير في الحوكمة المحليّة **السيد يسري مقديش** و بمشاركة 32 عضوة مجالس بلدية محليّة.

• عمل المدرّب خلال هذه الدورة على تقديم و شرح المحاور التالية :

- تقديم عام لمجلة الجماعات المحلية.
- صلاحيات البلدية المشتركة مع السلطة المركزية.
- مسار إتخاذ القرار في البلدية.
- منهجية إعداد برنامج الإستثمار البلدي.
- تقييم أداء البلديات.

14 و 15 جويلية 2018

• الماليّة المحليّة المراعية للنوع الإجتماعي :

تفعيلا للمبادئ الواردة بالدستور و من أجل مستقبل يضمن المساواة في الحقوق والواجبات، و تكافؤ الفرص، و عملا لتجسيد إحتياجات المرأة من خلال جميع مراحل عملية وضع السياسات، بما في ذلك أثناء التخطيط و التنفيذ و المتابعة و التقييم.

و أبرز مثال على ذلك مسألة وضع وإعداد الميزانيات، فالميزانية التي تكون مستجيبة للنوع الإجتماعي، هي تلك التي تُخطط، وتُنفذ، وتُتابع وتُقيّم بطريقة حساسة للنوع الإجتماعي ومستجيبة لإحتياجات المرأة والرجل معاً و هي التي تأخذ بعين الإعتبار حاجيات و خصوصيات المرأة.

في هذا الإطار نظمت الجمعية 3 دوارات تدريبية حول الماليّة المحليّة المراعية للنوع الإجتماعي و ذلك يومي 14 و 15 جويلية بتونس العاصمة بمشاركة 30 مستشارة بلدية و يومي 21 و 22 جويلية **بولاية قابس** بمشاركة 32 مستشارة و يومي 4 و 5 أوت **بولاية سوسة** بمشاركة 28 مستشارة و ذلك تحت إشراف المدرب و المختص في المالية **السيد أحمد قيدارة**.

• تمثلت أهداف الدورة فيما يلي :

* تقديم عام للمالية المحلية و أهم مستجدات مجلة الجماعات المحلية.
* التركيز على أهم مبادئ المالية المحلية.
* بيان قواعد المحاسبة العمومية.
* بيان كيفية تنفيذ الموارد والنفقات.

8 و 9 سبتمبر 2018

• تقنيات فضّ النزاع وتسيير الحوار داخل المجالس المحليّة :

يعدّ النّزاع صراعا إجتماعيا و صداما يحصلُ في غالب الأحيان بين طرفين لأجلِ حاجات الإنسان الأساسية كالأمن. والإعتراف بالآخر والقبول به. وإيصال المشاركات الإجتماعية و السياسية. فالنزاعات - على كثرة سلبيّاتها - تؤدّي للحركة و التّطور إنْ قامت على أسسٍ وقيمٍ ومبادئ سليمة. في هذا الإطار و بهدف تعزيز قدرات المرأة المنتخبة داخل المجالس البلدية نظمت الجمعية في إطار مشروع الجندرة و الحوكمة المحليّة دورات تدريبية حول "**تقنيات فضّ النزاع و تسيير الحوار داخل المجالس المحلية** " الأولى كانت يومي 8 و 9 سبتمبر 2018 و ذلك تحت إشراف **المدرّبة أسماء بن سالم**. شارك في هذه الدورة 30 مستشارة والثانية كانت يومي 22 و 23 سبتمبر بولاية قابس و بمشاركة 25 مستشارة.

• تمثلت أهمّ محاور الدورة في :

* التعريف بالنزاع و خصائصه و مراحله.
* أساليب حلّ النزاع.
* خصائص الميسر و مهامه.
* مهارات التواصل و التيسير.

قابس

تونس

و اختتمت هذه الدورة بورشات تطبيقية في عملية التيسير و حلّ النزاعات داخل المجالس البلدية مع المشاركات.

تعزيز حقوق المرأة
قضايا المرأة و النسوية وعلاقتهما بالدستور و مجلة الأحوال الشخصية

في ظل التحولات السياسية التي تعيشها البلاد بعد الثورة و إنعكاسات ذلك على الوضع العامّ بعد إنشاء الدستور الجديد المصادق عليه في جانفي 2014 و الذي أفرز ضرورة الشروع في سن قوانينّ و تشريعات جديدة تتماشى مع روحه وتأسس للجمهورية الثانية.

تركيزا لهذا التوجه التفاعلي لم تكن قضية المرأة بمعزل عن التجاذبات و الجدل القائم في هذه المرحلة بين دعاة التحديث نقلا عن التجارب الغربية في سياقاتها التشريعية و المنادين بالتجذر في الهوية العربية والقيم الإسلامية في تأصلها الحضاري التاريخي.

و في هذا الإطار ارتأت جمعية تونسيات ورابطة تونس للثقافة و التعدد تنظيم سلسلة من اللقاءات الفكرية تسلط الضوء على مختلف الإشكاليات الفكرية ذات الصلة بقضايا المرأة في مختلف المجالات. لتحقق تناغما ومصالحة فكرية مستمدة من البعد الإسلامي و الحضاري و تماشيا مع القوانين المشرعة لضمان حقوقها و إعطائها مكانتها الفعالة و تحريرها من ربقة المظالم المسلطة عليها وإخراجها من التجاذبات القائمة التي أدت إلى النظرة الدونية للمرأة سواء من خلال الفهم و التفسير أو من خلال خلفيات ذاتية تتصل أحيانا بالسلطة السياسية.

في هذا الإطار ستشتغل الجمعيتن على مشروع تحت عنوان :

• قضايا المرأة و النسوية و علاقتهما بالدستور و مجلة الأحوال الشخصية.

تفاعلا مع ما يحدث على الساحة الوطنية، خاصّة بعد نشر لجنة الحريّات الفردية و المساواة تقريرها النهائي للعموم و الذي جاء نتيجة اللقاءات و الإجتماعات التي قامت بها اللجنة منذ أن أذن السيد رئيس الجمهورية باحداثها يوم 13 أوت 2017 لتقدّم جملة من التصورات و المقترحات حول الحريّات الفردية و كيفية حمايتها دستوريا و إجتماعيا. ارتأت جمعية تونسيات تنظيم سلسلة من اللقاءات و الإجتماعات و الأيّام الدراسية حول محتوى هذا التقرير.

3 جويلية 2018

• مائدة مستديرة : قراءة تحليلية في تقرير لجنة الحريات الفردية و المساواة

على إثر إصدار تقرير الحريات الفردية و المساواة، نظمت جمعية تونسيات بالشراكة مع رابطة تونس للثقافة و التعدد مائدة مستديرة بعنوان : قراءة تحليلية لتقرير لجنة الحريات الفردية و المساواة وذلك يوم 3 جويلية 2018 بمقرها.

تم من خلالها تقديم قراءة تحليلية لمقدمة التقرير قدمّها الأستاذ والباحث في العلوم الإسلامية **السيد محمد القوماني**، وقراءة تحليلية للجزء الأول من التقرير المتعلق بالحريات الفردية قدمّها الأستاذ المختص في علم الإجتماع **السيد فتحي الجراي**، وقراءة تحليلية للجزء الثاني من التقرير و المتعلق بالمساواة قدمّته **السيدة فاتن السبعي** قاضية ورئيس فريق الدراسات القانونية و القضائية، وقد حضّر هذه الجلسة 18 مشارك و مشاركة من أعضاء الجمعيتين و ثلة من الباحثين و المختصين قصد البحث و التباحث في مضمون النصوص القانونية.

06 أوت 2018

• يوم دراسي حول تقرير لجنة الحريات الفردية و المساواة

نظمت جمعية تونسيات بالشراكة مع رابطة تونس للثقافة و التعدّد يوم الاثنين 06 أوت 2018 بإحدى نزل العاصمة التونسية يوما دراسيا لمناقشة تقرير لجنة الحريات الفردية والمساواة. وذلك بحضور مجموعة من الخبراء والأكاديميين من اختصاصات علميّة متعددة ذات صلة بموضوع التقرير على غرار علم الإجتماع و الفلسفة و الفقه و الحضارة الإسلامية و القانون و العلوم السياسية.

تناول اليوم الدراسي موقف الحاضرين بصفة إجمالية من تقرير لجنة الحريّات الفردية و المساواة. ثمّ قام الميسّر بتقسيم الحضور إلى ثلاثة مجموعات. تناولت **المجموعة الأولى** التقرير من زاوية قانونية دستورية حيث طرحت في عملها مدى تلائم تقرير لجنة الحريات الفردية و المساواة مع أحكام الدستور التونسي. في حين تناولت **المجموعة الثانية** التقرير من زاوية حضارية و أثارت جملة من الإشكاليات المتمحورة حول جدلية الخصوصي و الكوني في علاقة بالتقرير. في حين تناولت **المجموعة الثالثة** التقرير من زاوية شرعية فقهية صاغت في عملها الأسس النظرية للمقاربة الدينية و قدمت جملة من البدائل المفاهيمية لبعض المصطلحات الرئيسية الواردة في التقرير.

أكّدت **المجموعة الأولى** و التي تناولت التقرير من الزاوية القانونية و مدى تلائمه مع أحكام الدستور على ضرورة إعتماد التشاركية في صياغة أيّ تقرير يصدر عن أيّ هيكل أو لجنة أو هيئة و طنية مع الأخذ بعين الإعتبار التخصصات المختلفة ذات الصلة بالمحتوى.

كما ركّزت المجموعة على ضرورة التعامل مع الدستور كوحدة منسجمة و متكاملة و الإبتعاد عن انتقاء الفصول في التعامل مع القضايا و أنّ الفصل الأوّل من الدستور ليس فصلا و صفيا بل هو فصلا حكمياّ.

من جهة أخرى و فيما يتعلّق **بالمقاربة الحضارية** فقد أكد الحاضرون على ضرورة الإتفاق على القيم المرجعية الجامعة للتونسيين و المضمنة في الدستور.

مع الأخذ بعين العتبار العمق التاريخي و الحضاري في سنّ التشريعات و صياغة القوانين بما يكسب المجتمع مناعة ذاتية.

إلى جانب ضرورة ضمان تمثيل كل الأطياف الفكرية و التخصصّات العلمية في صياغة أي مبادرة مجتمعية تشريعية حضارية.

أمّا فيما يخصّ **المقاربة الفقهية الشرعية** فقد خلصت النقاشات إلى ضرورة حضور المقاربة الدينية في تناول مثل هذه القضايا بإعتبار أن الدستور التونسي ينصّ على أن الاسلام دين دولة.

و ضرورة الإجتهاد فيما لا نص فيه فالإجتهاد هو مجال فسيح للعقل الفقهي في تناول القضايا المستحدثة بإعتماد القراءة المقاصدية فهي كفيلة بأن تسدد خطى المجتهد ابّان معالجة النوازل المستحدثة.

- **إضافة إلى القيام بمراجعات مفاهيمية للمصطلحات الواردة بالتقرير :**

  - علاقة مقصد الحرية بالمسؤولية.
  - الحريات الفردية في علاقة بمقصد حفظ النسب و الأسرة.
  - المساواة و علاقتها بالعدل.
  - المساواة و علاقتها بالإختلاف و مراعاة الخصوصيات.

مواكبة جمعية تونسيات لملف العدالة الانتقالية

تحت شعار " **لا للعنف ضدّ المرأة نعم لتفعيل قانون عدد58** " للقضاء على جميع الإنتهاكات ضدّ المرأة و خاصة المرأة ضحيّة الإستبداد و إستكمالا لمسار العدالة الإنتقالية خاصة مع بداية إنطلاق عمل الدوائر القضائية المتخصصة فيما يتعلّق بمحاكمة مرتكبي الجرائم في العهد البائد واكبت يوم الجمعة 28 سبتمبر 2018 جمعية تونسيات جلسة محاكمة لصالح **المناضلة بسمة البلعي** بالدوائر الفضائية المتخصّصة بمحكمة نابل و التي تعدّ أول محاكمة في ملف الإنتهاكات ضدّ المرأة، في تاريخ تونس و تمثل إنتصارا لمسار العدالة الإنتقالية.

تونسيات
TOUNISSIET

جمعية تونسيات

لنرتقي معا ...

Live Up Together

إعداد: هاجر الراجحي
تصميم : منى ونان
إشراف: منى بحر

MINISTERIO DE ASUNTOS EXTERIORES Y DE COOPERACIÓN
aecid
مشروع الجندرة و الحوكمة المحلية

NED
تعزيز حقوق النساء

للإ تصال بنا :

العنوان : 8 نهج المنجي سليم قصر سعيد باردو 2009 تونس

الهاتف / الفاكس : 69 20 50 71 (216+) - الجوال : 81 93 40 28 (216+)

موقع الواب : www.tounissiet.tn - البريد الإلكتروني : contact@tounissiet.tn